الأمم المتحدة

A/C.4/65/SR.25

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
23 November 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد شيبازيوا ..... (زمبابوي)

ثم: السيد فليسيوك ..... (بولندا)

المحتويات

البند ٥١ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

11-27618X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥١ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع) (A/65/705 و A/C.4/65/L.17)

١ - **السيد كوك** (مدير المكتب التمثيلي بالإنابة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، نيويورك): تحدث بالنيابة عن المفوض العام للأونروا، فقال إن الوكالة واجهت تحديات كثيرة في عامها الثاني والستين من تاريخها. وأضاف أن تجدد أعمال العنف مؤخراً في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل يعيد إلى الذاكرة بصورة مقلقة التحديات المستمرة التي يجب على الجهات الفاعلة في المجال السياسي والإنساني بذل كل جهد لمواجهتها. ومع أن تقديم المساعدة الإنسانية لا يمكن أن يكون بديلاً بأي حال لحل عادل وشامل لمسألة اللاجئين، فإنه من المهم في الوقت نفسه تزويد الأونروا بالدعم المطلوب للقيام بمهمتها الحرجة.

٢ - وقال إن أكثر من ٩٥ في المائة من الأموال العامة للوكالة يمول عن طريق مساهمات خارجة عن الميزانية تقدمها جهات مانحة حكومية، مع تمويل المبلغ المتبقي بصورة أساسية في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتوسيع قاعدة المانحين والابتكار في إيجاد مصادر جديدة للمساهمات، إلا أن المنح الطوعية لا تساير احتياجات السكان المتزايدين والتضخم، والمعايير والقواعد الدولية المتغيرة، وتكاليف إدارة منظمة دولية تعمل في بيئة صعبة. ففي عام ١٩٧٤، وفي مواجهة أزمة مالية مماثلة، قررت الجمعية العامة التخفيف جزئياً من الحالة الحرجة للوكالة بتوفير رواتب الموظفين الدوليين من الميزانية العادية. وبعد أربعين عاماً تقريباً، تواجه مالية الوكالة حالة مماثلة إن لم تكن أسوأ.

٣ - وفي السنوات الأخيرة، كانت الأونروا دائماً ممولة تمويلاً ناقصاً. والواقع أنه على مدى فترات السنتين الأربع الأخيرة، كان إجمالي احتياجات الموارد ممولاً تمويلاً ناقصاً بنسبة ١٢ في المائة في المتوسط مع متوسط عجز في الميزانية قدره ٥٠ مليون دولار في بداية كل عام. وتوقعاً لحالات نقص مماثلة في عام ٢٠١١، قلصت الأونروا مرة أخرى إجمالي احتياجات برامجها من ٦٢١,٢ مليون دولار إلى ٥٦٨ مليون دولار، ولكنها لا تزال تتوقع نقصاً قدره ٥٣ مليون دولار. ومثل هذه الثغرات المتكررة في التمويل تنهك قوة المنظمة وموظفيها، وتركز الاهتمام على التحديات المالية بدلاً من تأثير خدماتها. وعلاوة على ذلك، فإن إدخال نظام العدالة الداخلية، وتحسين سلامة وأمن الموظفين، وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يعني أن مالية الوكالة تقترب من نقطة الانكسار.

٤ - وأضاف أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عمليات الوكالة يقدر بنحو ٤,٨ مليون لاجئ، وهو أكبر عدد من السكان اللاجئين في العالم. وقد بدأت علامات متزايدة من الإحباط واليأس تظهر على اللاجئين مع تجمد العملية السلمية وارتفاع معدلات الفقر. فهم لا يزالون بحاجة إلى مساعدة ثابتة وكافية، كما أن دعم المجتمع الدولي سيؤثر على رفاههم واستقرارهم في المنطقة.

٥ - ومنذ مؤتمر جنيف عام ٢٠٠٤، شهدت الأونروا إصلاحات كبيرة في إطار عملياتها الخاصة بتطوير المنظمة، والتي ستؤتي ثمارها في إطار خطتها للتغير المستدام. وستستهل الخطة جملة أمور من بينها نهج استراتيجي لتعبئة الموارد من المأمول أن يؤدى إلى زيادة التمويل على المدى الأطول، ليس فقط عن طريق الشركاء التقليديين، وإنما عن طريق شراكات مع القطاعين العام والخاص أيضاً، من بينها الوكالات الشقيقة للأمم المتحدة.

٦ - وتعاني الوكالة أيضاً من نقص خطير في التمويل اللازم لأنشطتها الأخرى. ويأتي في مقدمة هذه الأنشطة نداءات الطوارئ للأراضي الفلسطينية المحتلة وإعادة إنشاء مخيم نهر البارد في لبنان. ويحصل مشروع نهر البارد في الوقت الحاضر، وهو أضخم مشروع بمفرده تقوم به الأمم المتحدة، على ٣٧ في المائة فقط من التمويل. وفي غزة، أصبح عشرات الألوف من السكان بلا مأوى، كما أن الأوضاع الإنسانية المزرية تواصل تأثيرها السلبي على نوعية حياة السكان. ولا يزال الحصار يفرض مصاعب غير مقبولة على السكان، ولذا ينبغي رفعه لفتح الطريق أمام الواردات والصادرات التي تعد حاسمة بالنسبة لرفاه السكان والاقتصاد. ولا يمكن تجاهل احتياجات اللاجئين في الأردن وفي الجمهورية العربية السورية. ومع أنهم يحصلون على دعم كبير من الحكومات المضيفة، إلا أن الظروف المعيشية لكثير منهم لا تزال سيئة، ويعد استمرار خدمات الأونروا أساسياً.

٧ - وتحتاج الوكالة إلى مزيد من التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به. ومن شأن بقائها في وضعها المالي الحالي سنة بعد سنة أن يهدد فعالية خدماتها ورفاه ملايين اللاجئين المسجلين، وغيرهم ممن تساعدهم الوكالة في أوقات الأزمات. وقد تدهورت بالفعل نوعية خدماتها بصورة خطيرة وأصبحت بنيتها الأساسية عتيقة. وقد أتاح التمويل من الميزانية العادية للأونروا مواصلة وتدعيم إصلاح إدارتها، وضمان تقديم خدمتها بفاعلية وكفاءة، وتعزيز نوعيتها وتأثيرها، وتحسين قدرة الوكالة على الاستجابة للاحتياجات المتطورة. وتتيح برامج الخدمات التعليمية والصحية والغوثية والاجتماعية التابعة للوكالة فرصة للاجئين الفلسطينيين لبلوغ كامل قدرتهم، غير أن كل هذا معرّض للخطر ما لم يُحل النقص المزمن في التمويل.

٨ - **السيدة عبد الهادي ناصر** (المراقبة عن فلسطين): رحبت بتقرير الأمين العام (A/65/705) وأكدت أنه من المهم معالجة حالة التمويل الحرجة التي تواجهها الأونروا، وهي الوكالة التي تقوم بعمل قيم لمساعدة السكان اللاجئين الفلسطينيين، وتعد بمثابة عامل استقرار في المنطقة. وأكدت من جديد تقديرها العميق لجهود الوكالة الدائبة لتوفير التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، والإغاثة، والمساعدة الطارئة للاجئين الفلسطينيين طوال أكثر من ستة عقود. وحتى يحين الوقت الذي يتم فيه إيجاد حل عادل ودائم لمحنة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣)، سيظل عمل الوكالة ضرورياً. وأعربت عن امتنانها أيضا للبلدان المضيفة على مساهمتها القيمة من أجل رعاية اللاجئين الفلسطينيين؛ ولأعضاء ومراقبي اللجنة الاستشارية للأونروا على دورهم الهام في دعم الوكالة؛ وللفريق العامل المعني بتمويل الأونروا على جهوده المستمرة لتأمين السلامة المالية للوكالة، ولجميع البلدان المانحة التي ساعدت مساهماتها الطوعية على دعم الوكالة، وسمحت لها بالنهوض بولاياتها.

٩ - وأضافت أن الوكالة كانت أحد الثوابت الهامة في حياة الأجيال الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨، حيث زودتها ليس فقط بالمساعدة الحيوية، وإنما بالحماية أيضاً وضمان كرامتهم الإنسانية طوال سنوات الأزمة والمصاعب وعدم الاستقرار. غير أن هناك الكثير الذي يلزم أن يقوم به المجتمع الدولي. وقالت إن اللمحة العامة الواقعية التي عُرضت في تقرير الأمين العام عن الحالة المالية الهشة للوكالة ينبغي أن تحفز الجمعية العامة للعمل. فيجب تزويد الوكالة بالتمويل اللازم لتمكينها من القيام بولايتها، ومواصلة عملياتها الإصلاحية، وتعزيز قدرة إدارتها، وتلبية طلبات الجهات المعنية والجمعية العامة. ومما يبعث عن القلق البالغ أن الأموال اللازمة لا تزال تُستقطع من الموارد المخصصة لمساعدة اللاجئين.

١٠ - ومضت قائلة إن حالات النقص في التمويل تؤثر بصورة سلبية على قدرة الوكالة على تقديم خدمات جيدة للاجئين الفلسطينيين. فحالات النقص التي استمرت لسنوات

قد ألحقت ضرراً بالغاً بالبنية الأساسية للوكالة، وأصبحت نسبة متزايدة من اللاجئين تعيش في ظروف دون المستوى وغير صحية. وهناك حقيقتان أشار إليهما تقرير الأمين العام وتثيران الدهشة بشكل خاص: أن حجم ما تنفقه الأونروا على مستفيديها يقل كثيراً عما ينبغي إنفاقه وفقاً للمعايير الدولية؛ وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، كان لدى الوكالة ٢٦٤ ٢٨ وظيفة فقط في المنطقة لخدمة جمهور من اللاجئين يبلغ ٤,٧٦ ملايين نسمة، أي بنسبة ١٦٨ لاجئاً لكل موظف. وهاتان الحقيقتان وحدهما توضحان فجوة التمويل الهيكلية الخطيرة التي تواجه الوكالة، والعبء الحقيقي الواقع على موظفيها، وتسلط الضوء على ضرورة إجراء استعراض للتمويل.

١١ - وبينما يموَّل الصندوق العام بصورة كاملة تقريباً من المساهمات الطوعية الخارجة عن الميزانية التي تقدمها الحكومات المانحة، إلا أن مستوى التمويل نادراً ما يلبي احتياجات الوكالة، والمشكلة تزداد حدة على ضوء نمو جمهور اللاجئين وتزايد الطلب على الخدمات. وقد تفاقمت فجوة التمويل أيضا بسبب الأزمات والتراعات الجارية، خاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نتيجة للسياسات غير الشرعية والعدوانية التي تمارسها دولة الاحتلال بسبب الأزمة في مخيم نهر البارد. ويجب توجيه الاهتمام أيضاً إلى الأثر السلبي لاستمرار إسرائيل في فرض ضرائب ورسوم غير مشروعة وغير مقبولة وفرض قيود على تحركات الوكالة.

١٢ - وأضافت أنه نتيجة للأزمة المالية العالمية، لم تحدث أي زيادة كبيرة في المساهمات في الآونة الأخيرة، بل حدثت بعض التخفيضات في هذه المساهمات. وفي الوقت نفسه، انخفض نصيب الصندوق العام للوكالة في الميزانية العادية للأمم المتحدة. ونتيجة لذلك أصبح لدى الوكالة عجز في الميزانية يبلغ في المتوسط نحو ٥٠ مليون دولار سنوياً. وقد حدد تقرير الأمين العام طريقاً واضحاً لتوفير موارد إضافية من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وحتى على الرغم من أن التمويل المقترح لم يصل إلى المستوى المطلوب لمواجهة الأزمة بشكل حقيقي، إلا أن هذا يعد أول خطوة هامة. ويعد تقديم تمويل إضافي من الأمم المتحدة أمراً حاسماً، ولهذا يأمل وفدها في أن تنظر الدول الأعضاء بعين الاعتبار عند بحث هذه المسألة في اللجنة الخامسة.

١٣ - وقالت إن دور الوكالة لا يزال حيوياً، بل ويزداد أهمية على ضوء الحالة الهشة وغير المستقرة التي تسود المنطقة. وشجعت البلدان المانحة على مواصلة دعمها السخي للوكالة، وزيادة التمويل لدعم البرامج الأساسية قدر المستطاع. ومن المهم أيضاً الاستمرار والتنسيق والشراكة مع وكالات الأمم المتحدة في الميدان من أجل تعظيم فوائد الخدمات التي تقدم، وخفض النفقات. ومن المهم أيضاً استمرار تطوير العلاقة الثلاثية بين الوكالة والجهات المانحة والبلدان المضيفة، كما هو الحال بالنسبة للدور التي تقوم به اللجنة الاستشارية في هذا الصدد.

١٤ - **السيد زيمونوي** (هنغاريا): تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة: كرواتيا، وأيسلندا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والإنتساب: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا؛ بالإضافة إلى جمهورية مولدوفا، وأوكرانيا، فقال إن الأونروا ظلت لأكثر من ستين عاماً القوة الرائدة في جهود المجتمع الدولي لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز التنمية البشرية لأكثر من ٤,٧ مليون لاجئ فلسطيني. وينبغي الإشادة بالتزامها الراسخ في ظروف بالغة الصعوبة أحياناً. وأضاف أن السيد غراندي، منذ تعيينه مفوضاً عاماً، واصل قيادة الوكالة على طريق الإصلاح لضمان أن تتمكن من مواجهة تحديات المستقبل. كما أن التزام موظفي الوكالة وإدارتها الذي اتسم بالشجاعة والإصرار يستحق الإشادة أيضا.

١٥ - وقال إن الاتحاد الأوروبي الذي لا يزال أكبر مانح للوكالة قد ساهم بمبلغ ١٧٥ مليون يورو في ميزانيته العادية عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، يقدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بانتظام مساهمات كبيرة لبرامج الوكالة الخاصة ونداءاتها الطارئة، كما بذل جهودا إضافية للتخفيف من حالات نقص التمويل الشديد في أواخر عاميّ ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وهذا الالتزام المستمر هو تعبير عن المشاركة الإنسانية للاتحاد الأوروبي، واعتراف بمساهمة الأونروا في الأمن والاستقرار الإقليميين.

١٦ - ومضى قائلاً إن الحالة المالية الحالية للوكالة التي تبعث على الانزعاج أدت إلى سلسلة من تدابير التقشف التي ستؤثر على نوعية الخدمات المقدمة للاجئين. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة عن دعم الوكالة سياسياً ومالياً على حد سواء؛ أما قيام ١٥ جهة مانحة فقط بتوفير ٩٠ في المائة من موارد الوكالة، فإن هذا الأمر لا يمكن أن يستقيم. وتسهم تقلبات أسعار النقد الأجنبي أيضا في عدم الاستقرار المالي. ولهذا يحث الاتحاد الأوروبي الجهات المانحة على مساندة عمل الأونروا مالياً، كما يحث الجهات المانحة الحالية على زيادة مساهمتها. وتوسيع قاعدة المانحين من شأنه توفير الاستقرار الذي تحتاج إليه الوكالة بشدة وتيسر تخطيط الوكالة لأنشطتها وعملية إصلاحها.

١٧ - **السيد أسلوف** (طاجيكستان): تحدث بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي فأشاد بالعمل الذي تقوم به الأونروا واعترف بدورها الحيوي في تقديم الخدمات، وتوفير الحماية، وأنشطة والدعوة، وتقديم المساعدة لقرابة ٥ ملايين لاجئ فلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقال إن حالة اللاجئين أصبحت أسوأ من أي وقت مضى، نظراً لأن الممارسات الإسرائيلية تواصل حرمان الشعب الفلسطيني من حقوق الإنسان الأساسية. ففي غزة، أدى الحصار الذي استمر أربع سنوات إلى منع وصول المعونة الإنسانية والمواد الأساسية إلى السكان المدنيين وعرقلة جهود الوكالة لإصلاح وإعادة بناء آلاف المساكن المدمرة والبنية الأساسية للوكالة. وفي الضفة الغربية، أدى بناء الجدار العازل وهدم المنازل، والعنف، وفرض قيود على التحركات، وأوامر المصادرة إلى إلحاق الضرر بالفلسطينيين، وعرقلة عمل الوكالة وقدرتها على تقديم خدمات الطوارئ الأساسية.

١٨ - وعلاوة على هذه الحالة السيئة، تواجه الوكالة تحديات مالية حرجة تهدد نوعية وحجم خدماتها العادية للاجئين الفلسطينيين. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية خاصة عن ضمان مواصلة دعم اللاجئين إلى أن يتم إيجاد حل منصف لمحنته. وينبغي تقديم موارد مالية كافية من الميزانية العادية للأمم المتحدة للتغلب على الأزمة المالية الحالية. وينبغي تقديم دعم إضافي للوكالة لتغطية ميزانيتها وتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها الأساسية. وأي تقاعس من شأنه أن يزيد من معاناة اللاجئين الفلسطينيين. وأضاف أن القرار المتعلق بقضية فلسطين واللاجئين والذي اعتُمد في الدورة السابعة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي أكد من جديد مسؤولية الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، ودور الأونروا المستمر في هذا الصدد، وطالب دولها الأعضاء بتقديم مزيد من الدعم للوكالة من أجل تغطية ميزانيتها وتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها.

١٩ - وأكد في ختام كلمته تضامن المنظمة مع الشعب الفلسطيني في سعيه لاسترداد حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في العودة، وتقرير المصير، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

٢٠ - **السيد فرغل** (مصر): بعد أن أشاد بعمل المفوض العام للأونروا وموظفيه، قال إن الحالة المالية للوكالة تتطلب مزيداً من الاهتمام وأنه يلزم أن يسهم مجتمع المانحين والمؤسسات المالية الدولية في ميزانيتها التي تعاني من نقص

مـزمن، والاسـتجابة لنـداءات الطـوارئ. وأضـاف أن مـصر ضـاعفت مـساهمتها الطوعيـة لعـام ٢٠١٢، وأن بلـدانا عربيـة أخرى كثيرة ستحذو حذوها.

٢١ - ويعـد الإطـار المقتـرح في تقريـر الأمـين العـام أساسـاً طيبـاً للعمـل. ويعـد طلـب زيـادة التمويـل مـن الميزانيـة العامـة بـشكل تـدريجي علـى مـدى فتـرات الـسنوات الأربـع المقبلـة، بـدءاً بزيـادة قـدرها ٥ ملايـين دولار، خطـوة إيجابيـة ستمكِّن الوكالـة مـن الوفـاء بولاياتهـا. ولـضمان تمويـل كـفء ويمكـن التنبـؤ بـه، فـإن زيـادة قـدرها ١٥ مليـون دولار علـى مـدى فتـرتي سـنتين متعـاقبتين سـتمكِّن الأونـروا مـن القيـام بمهامهـا علـى نحـو أفـضل. وسـيكون اعتمـاد مـشروع القـرار (A/C.4/65/L.17) بتوافـق الآراء علامـة واضـحة علـى دعـم الوكالة.

٢٢ - وتواصل مصر دعم جهود الأونروا الاستثنائية لتقديم الخـدمات والمـساعدة للاجـئين الفلـسطينيين، ودورهـا في مواجهـة حالتـهم الإنـسانية، لحـين التوصـل إلى حـل عـادل لمحنتـهم وتحقيـق حقـوقهم، وهـو أمـر حيـوي لتحقيـق تـسوية دائمـة وشـاملة لمـسألة فلـسطين والـنزاع العـربي الإسـرائيلي بأكمله.

٢٣ - **السيد لانغلاند** (النرويج): قال إن تقرير الأمين العام يوضح التحديات المالية الكبيرة التي تواجه الأونروا. وأضاف أن مشروع القرار ذا الصلة، والذي يساير التوصيات الواردة في التقريـر، قـد صـيغ لتـشجيع اعتمـاده بتوافـق الآراء، وهـو إجراء سيبعث برسالة سياسية قوية لدعم الأونروا. وقد ظلت الجهات المانحة الرئيسية للجنة الاستشارية للأونروا لأكثر من عقـد تـستجيب لاحتياجـات الوكالـة المتزايـدة إلى التمويـل. وأضاف أن حكومته كانت تطالب بحل طويل الأجل وأكثر استدامة لحـالات نقـص التمويـل المتكـررة استناداً إلى سلـسلة مـن التغـييرات الهيكليـة في أسـلوب تمويـل الأونـروا. ويجـب تحقيـق تـوازن أكـبر في تقاسـم الأعبـاء بـين أعـضاء اللجنـة الاستشارية. وقـال إن شـغل مقعـد في اللجنـة يحمـل في طياتـه مـسؤولية المـساهمة، غـير أن عـدة أعـضاء حاليـاً في اللجنـة تعهدت بمبالغ أقل مما تعهدت به بلدان غير أعضاء. وعلاوة على ذلك، فإنه يجب توسيع قاعدة الجهات المانحة للأونروا. وقـد كانـت الـدول العربيـة محـور مثـل هـذه الجهـود, ويجـري تـشجعيها علـى زيـادة مـساهمتها. ورحـب في هـذا الـصدد بإعلان مصر عن زيادة تمويلها. وينبغي في النهاية زيادة نسبة ميزانية الأونروا في الميزانية العادية للأمم المتحدة. فقد انخفض هذا الرقم بصورة منتظمة، من ٨ في المائة من ميزانية الأونروا في عـام ١٩٧٥ إلى ٣,٥ في المائـة في آخـر ميزانيـة لفتـرة السنتين.

٢٤ - وأضاف قائلاً إن الأونروا تحمل تفويضاً من الجمعية العامـة، ولهـذا ينبغـي للجمعيـة العامـة تمويلـها علـى النحـو الـصحيح. ونظـراً لأن تفـويض الأونـروا تفـويض مؤقـت مـن الناحية الاسمية فقط، فقد أوصى تقرير الأمين العام بزيادات من الميزانية العادية للأمـم المتحدة على مدى فتـرات الـسنتين الأربـع المقبلـة. وحـتى وإذا تم التوصـل إلى اتفـاق سـلام في المـستقبل القريـب، فـإن خـدمات الوكالـة سـتظل مطلوبـة لسنوات تالية. وأضاف أن زيادة مستوى التمويل من الميزانية العاديـة مـن شـأنه أن يجعـل التمويـل أكثـر اسـتقراراً ويجعـل الأونـروا أقـدر علـى التنبـؤ بـه، وهـذا مـن شـأنه أن يـسمح لهـا بالتركيز على الوفاء بولايتها بشكل أفضل. وستقوم الوكالة أيـضاً باسـتخدام أموالهـا بـصورة أكثـر كفـاءة كجـزء مـن الإصلاحات الإدارية التي تطالـب بهـا الجمعيـة العامـة. وتتطلـع حكومتـه إلى العمـل مـع الـدول الأعـضاء لـضمان تحقيـق الزيادات المقترحة في المساهمات على مدى السنوات الثماني المقبلـة. ويعـد تقريـر الأمـين العـام ومـشروع القـرار ذو الـصلة بمثابة البداية لعملية مطلوبة بإلحاح من أجل تحسين الهيكل المالي للأونروا وتلبية احتياجاتها بشكل أفضل.

٢٥ - **السيد شانيكا** (ناميبيا): قال إن الدول الأعضاء قدمت وعداً في ميثاق الأمم المتحدة بالاعتراف بكرامة الإنسان وقيمته. ويجب عليها الوفاء بهذا الوعد وتزويد اللاجئين الفلسطينيين بوسائل تحقيق مستوى حياة كريمة. وأضاف أن دعم الأونروا من شأنه أن يوفر لملايين السكان التعليم الأساسي، والرعاية الصحية، وخدمات الإغاثة في حالة الطوارئ. وأضاف أن هذه مسألة شخصية بالنسبة له نظراً لأنه قد واجه المصاعب كلاجئ بعد هروبه من ممارسات الفصل العنصري الوحشي في ناميبيا عندما كان طفلاً. وفي الوقت نفسه يجب ألا تنسى الدول الأعضاء السبب في حالة اللاجئين: وهو احتلال الأراضي الفلسطينية. وأثنى على دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي اعترفت بدولة فلسطين على أساس حدود عام ١٩٦٧. فالشعب الفلسطيني له الحق في أن يقيم دولته، ويعيش فيها في سلام جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل. وإقامة دولة فلسطينية هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل دائم للحالة في الشرق الأوسط.

٢٦ - **السيد راي** (سويسرا): حث جميع الوفود على دعم مشروع القرار بشأن تقرير الأمين العام. وقال إنه نظراً للحالة المالية الحرجة التي تواجه الوكالة، فإنه يجب البحث عن سبل لسد الفجوة بين المهام المكلفة بها والموارد المتاحة لها. وعلى الرغم من أن موارد الوكالة قد زادت خلال فترة الميزانية الأخيرة، إلا أن هذا الاتجاه يجب أن يستمر فيما يتعلق بمواردها من الميزانية العادية ومواردها الخارجة عن الميزانية. وأضاف أن مشروع القرار يعد نقطة بداية طيبة في هذا الصدد. وينبغي أن يتناول النقاش بشأن التمويل الاختلال الهيكلي الذي طال أمده بين الإيرادات والمصروفات، والذي زاد عمقاً مع عدم وجود أي احتمال للتحسن. وأضاف أن الوقت قد حان لإجراء مناقشة متعمقة. وبينما يدرك وفده الظروف العاجلة التي تم فيها إعداد تقرير الأمين العام، إلا أنه كان يفضل نهجاً استراتيجياً بدرجة أكبر يستخدم وسائل التمويل التي تتبعها وكالات أخرى للأمم المتحدة لديها تفويضات مماثلة كمادة مرجعية، مع ربط السرد المطول بصورة أوثق بالتوصيات التمهيدية. كما يمكن تنفيذ التغيرات البعيدة الأثر والضرورية دون شك كنتيجة لمناقشة استراتيجية لتمويل الوكالة على أساس مؤشرات واضحة وخطة منظمة للتكلفة. وحث الأمين العام على مراعاة هذه الاعتبارات في المقترحات المقبلة.

٢٧ - **السيد كودامـا** (اليابان): قال إن وفده ممتن للدول التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين، وللأونروا على جهودها من أجل تقديم الخدمات الأساسية في ظروف صعبة. وبعد أن أشار إلى أن اللاجئين الفلسطينيين يمثلون أحدا القضايا الأساسية للعملية السلمية في الشرق الأوسط، أكد على أنه إلى أن يتم إيجاد حل عادل وشامل، يجب على المجتمع الدولي تقديم المساعدة الضرورية للاجئين الفلسطينيين. وترحب حكومته، التي ظلت تقدم مثل هذه المساعدة عن طريق الأونروا، بالاهتمام الذي توجهه الوكالة لبرامج التعليم والتدريب المهني للشباب. وقد قدمت حكومته ١٨ مليون دولار للأونروا في عام ٢٠١٠، والتزمت مؤخراً بالمساهمة بما يقرب من ٢,٥ مليون دولار لإعادة بناء مخيم نهر البارد في شمال لبنان. وعلى الرغم من الصعوبات المالية التي تواجهها حكومته، إلا أنها ستواصل دعم الأونروا، بما في ذلك عن طريق تقديم مبلغ إضافي قدره ٢,٨ مليون دولار للصندوق العام للوكالة.

٢٨ - وأضاف أن كلا من الجهات المانحة والأونروا مسؤولون عن ضمان حصول الوكالة على تمويل كاف ويمكن التنبؤ به. وينبغي أن تسعى الأونروا من جانبها إلى تعزيز كفاءة عملياتها، بما في ذلك عن طريق إصلاح الإدارة؛ وتحديد التدابير المحتملة لخفض التكاليف؛ وضمان المزيد من التمويل الطوعي عن طريق تزويد الجهات المانحة الحالية

والمحتملة بالمعلومات ذات الصلة. وينبغي للجهات المانحة، من جانبها، المحافظة على مستويات تمويلها. ويؤيد وفده في هذا الصدد مشروع القرار بشأن تقرير الأمين العام.

٢٩ - **السيد غولدزينوسكي** (أستراليا): رحب بعمل الأونروا، وتركيزها على المسؤولية المالية والإصلاح التنظيمي، وجهودها لتوسيع قاعدة المانحين في مواجهه الضغوط الاقتصادية الكبيرة. وأثنى على البلدان المضيفة للاجئين لما تقدمه من مساهمات عينية كبيرة للأونروا وطالب البلدان الأخرى في المنطقة بزيادة دعمها كتعبير ملموس عن التزامها تجاه الشعب الفلسطيني.

٣٠ - وأضاف أن استراليا هي عاشر أكبر المساهمين للأونروا، وستظل سنداً قوياً بتقديم ١٨ مليون دولار من الميزانية الأساسية للوكالة على مدى السنوات الثلاث القادمة، فضلاً عن مساهمات سنوية إضافية محتملة. ومنذ عام ٢٠٠٧، ساهمت حكومته بنحو ١٥٠ مليون دولار لدعم بناء القدرات والمساعدة الإنسانية للشعب الفلسطيني، وستعمل على زيادة مثل هذا الدعم. وقال إن وزير الشؤون الخارجية الاسترالي أعلن خلال زيارة أخيرة للأراضي الفلسطينية أن أستراليا ستقيم شراكة إنمائية مدتها خمس سنوات مع السلطة الفلسطينية لتقديم منح دراسية والمساعدة في بناء المؤسسات. وأضاف أن وفده يرى أن مشروع القرار يعد خطوة هامة نحو إجراء بحث كامل وصحيح لمقترحات الميزانية الخاصة بالأونروا في الدورة الرئيسية القادمة للجمعية العامة.

٣١ - ولا يزال وفده ملتزماً بالسلام والأمن في الشرق الأوسط، ويدين الهجوم بالقنابل في القدس يوم ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١، وشن هجمات بالصواريخ ومدافع الهاون من قطاع غزة داخل إسرائيل. وأضاف أنه ليس هناك مبرر للإرهاب من أي نوع. وأعرب أيضاً عن عزائه للمدنيين الفلسطينيين الذين قُتلوا في غزة يوم ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١، مشيراً إلى أن شن هجمات على المدنيين أمر غير مقبول تحت أي ظروف. وحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس وتجنب المزيد من تصعيد العنف. وقال إنه يؤيد التوصل إلى سلام دائم يقوم على أساس الدولتين. ويجب على كلا الطرفين التفاوض بشأن قضايا الوضع النهائي، والامتناع عن الأعمال التي تزعزع الثقة، بما في ذلك بناء المستوطنات والهجمات الإرهابية. وستعمل حكومته على زيادة دعمها لإنشاء دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات الحياة.

٣٢ - **السيد نيواني** (زمبابوي): قال إن العمل الدائم الذي تقوم به الأونروا بتقديم المساعدة للاجئين جدير بالثناء. وأضاف أن وفده يشعر بالقلق من المشاكل المالية الحادة التي تواجه الوكالة، ويؤيد المطالبة بزيادة تخصيص الأموال من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وحث الجهات المانحة على زيادة تمويلها للوكالة واحترام تعهداتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد. وأضاف أن قيام بعض الجهات المانحة بخفض أو إنهاء مساعدتها للأونروا لأسباب سياسية أمر يدعو إلى الأسف. فمساعدة اللاجئين الفلسطينيين ينبغي أن تكون على أساس مبادئ إنسانية، وهي الحياد، واحترام كرامة الإنسان، والمساءلة.

مشروع القرار A/C.4/65/L.17: تقرير الأمين العام عن تعزيز القدرة الإدارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٣٣ - **السيد كليب** (إندونيسيا): قال في معرض تقديمه لمشروع القرار أنه قد أُعد في سياق نظر اللجنة في تقرير الأمين العام عن تعزيز القدرة الإدارية للأونروا (A/65/705) وعملاً بتوصية الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا. ويهدف مشروع القرار إلى معالجة الصعوبات المالية المتكررة التي تعاني منها الوكالة، وتقديم الدعم لعملية إصلاحها عن طريق

مطالبة الأمين العام بتقديم موارد مالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة. واعترافاً بدور اللجنة الخامسة في مسائل الميزانية، شدد النص على أن التمويل الإضافي رهناً بالمناقشة التي تجري في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ذات الصلة. ويتسق مشروع القرار مع المسؤولية السياسية والأخلاقية للمجتمع الدولي فيما يتعلق بقضية فلسطين، بما في ذلك قضية اللاجئين، ويستحق دعماً قوياً بتوافق الآراء من كافة الوفود في اللجنة الرابعة وأثناء المناقشات المقبلة في اللجنة الخامسة.

٣٤ - السيد فليسيوك (بولندا)، نائب الرئيس، يتولى رئاسة الجلسة.

٣٥ - **السيدة هيريتي** (أمينة اللجنة): تحدثت طبقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، فقالت إنه تنفيذاً للطلب الوارد في الفقرة ٤ من مشروع القرار، سيواصل الأمين العام دعم التعزيز المؤسسي للوكالة من خلال توفير الموارد المالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة في سياق الميزانيات البرنامجية للمنظمة. وأضافت أن الجمعية العامة خصصت مبلغاً أجمالياً قدره ٤٣ ٧١٢ ٤٠٠ مليون دولار للوكالة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بما في ذلك ١٤ وظيفة إضافية. وسيتم بحث توفير اعتماد من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٢ -٢٠١٣ عند استكمال النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لهذه الفترة. وفي حالة اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار A/C.4/65/L.17، فإنه لن تنشأ متطلبات إضافية في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٣٦ - واسترعت الاهتمام إلى قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥ باء، القسم سادساً الذي أكد من جديد أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المكلفة بمسائل شؤون الإدارة والميزانية، وأكد من جديد دور اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وعلاوة على ذلك، وكما أشارت اللجنة الاستشارية في الفقرة ٦٧ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، ينبغي بذل الجهود لتجنب استخدام ''في حدود الموارد القائمة'' أو أي لغة مماثلة في مشاريع القرارات، حيث إن ذلك يترك أثراً سلبياً على تنفيذ الأنشطة.

٣٧ - وأعلنت أن أستراليا، وبنغلاديش، وبلجيكا، والبرازيل، وبلغاريان وكرواتيا، وكوبا، وقبرص، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الديموقراطية، والدانمرك، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وهنغاريا، والعراق، واليابان، ولاتفيا، وليختنشتاين، وليتوانيا، وماليزيا، والجبل الأسود، وهولندا، ونيوزيلندا، ونيكاراغوا، وبولندا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، والمملكة العربية السعودية، وسلوفاكيا، واسبانيا، وسري لانكا، والسودان، وسويسرا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتونس، وتركيا، وأوكرانيا، وجمهورية تترانيا المتحدة أصبحت من مقدمي مشروع القرار.

٣٨ - أُجري تصويت مسجَّل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، استونيا،

إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عُمان، باكستان، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال.

٣٩ – اعتُمد مشروع القرار A/C.4/65/L.17 بأغلبية ١٣٤ صوتاً مقابل صوتين.

٤٠ – **السيد وايزبرود** (إسرائيل): قال إن حكومته تتعاون بنشاط مع العمل الإنساني الذي تقوم به الأونروا. وقد أشار المفوض العام للأونروا إلى هذه العلاقة الوثيقة في كل من الجمعية العامة وفي المناقشات مع السلطات الإسرائيلية. وقد وافقت حكومته مؤخراً على خطط لبناء كثير من مرافق الأونروا في غزة، وهي ملتزمة بمواصلة تعاونها.

٤١ – غير أن وفده صوَّت ضد مشروع القرار لأن النص لم يوضح أي المشاريع ستمول من الزيادة في الميزانية العادية للأونروا، كما لم يتضح ما إذا كانت المشاريع المحتملة المذكورة في تقرير الأمين العام تدخل ضمن نطاق إصلاحات الإدارة المطلوبة. وفضلاً عن هذا، فإنه يمكن استخدام مصادر تمويل أخرى لتلبية احتياجات الوكالة، خاصة على ضوء التخفيضات القادمة في ميزانية الأمم المتحدة. وقد أشارت اللجنة مراراً إلى ضرورة تنويع الجهات المانحة للأونروا. ويجب أن تتحمل البلدان العربية مسؤوليتها في هذا الصدد وتقدم دعماً ملموساً، وليس مجرد خطب بلاغية. فمساهمتها حالياً تظل أقل من ١٠ في المائة من جملة المساهمات. وبالمثل ينبغي أن تسعى السلطة الفلسطينية، كجزء من عملية بناء الدولة، إلى تخفيض اعتمادها على المساعدات التي تقدمها الأونروا وخدمات الأمم المتحدة الأخرى. وأخيراً، ليس من الواضح لماذا يغطى مشروع القرار التمويل للأونروا بعد الفترة المالية الحالية. فعلى الرغم من أن هذا الحكم ليس ملزماً، إلا أن المشاريع المحتملة لفترة السنتين القادمة ينبغي ألا تُذكر قبل أن تتضح الظروف على أرض الواقع.

٤٢ – **السيد شيك** (كندا): قال إن وفده صوَّت لصالح مشروع القرار نظراً لأن الأونروا تعد أهم شريك للحكومة الكندية في جهودها الخاصة بالإغاثة الإنسانية في الضفة الغربية وغزة. وقد قدمت حكومته مؤخراً ١٥ مليون دولار للوكالة استجابة لأحد نداءات الطوارئ. وبينما يؤيد تعزيز القدرة الإدارية للأونروا عن طريق تمويل يمكن التنبؤ به من الميزانية العادية للأمم المتحدة، إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن هذه القضية ستتطلب بحثاً إضافياً من جانب اللجنة الخامسة،

بما في ذلك كيفية استخدام التمويل المقترح. وشجع الأونروا على مواصلة عملية إصلاح إدارتها، وتعزيز جمع الأموال، واستخدام الأموال بطريقة أكثر كفاءة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.